

والسوق على او غيره او غلبه لزمه اجمع جميعه وان لم يملكه فاجرة ما شغله هو اصفى في مساله
في شريكين ففرس ذكوره او ارضه او ثمنه عليها اذ يغير اذن شركته وساتها والمردف عليها
علمه فتلقت من الشريكين شركته ومن ارتد فتمت حصته ثم شريكه فقط لم يمس
احباب الشهاب السراي في حين الشركه الرابك ورد به فتمت حصته الشركه ولم يطالب
كل منهما بنصفها ولا جوعه ولا حوا على الاخر وطالب من شاء منها بحسب ما اذخرها
رضع على رفقته بنصفها والباقي له واحباب الشيخ ناصر الدين القاني المالك حواي كذالك
والله اعلم واحباب الشيخ نور الدين الطرابلسي الحنفى حواي كذالك والباقي له وقال
الشيخ زكريا في مختصره ارب القضاء لو غصب انسان دابة فملكه فعلى كل منهما تمام
قيمتها والباقي على من تلفت عذره وقال ايضا ان يوزع لو غصب رجلان دابة فملك
في ردها وهلك من كل واحد تمام قيمتها والقرار على من تلفت عنده فسئل نظر
ما قول مفتينا الذي قدر في العلم والفتوى لا على الرتب
فغاصب من رطل درهما
ولم يكن اللغف ذافا صا
فكيف هذا النوع في شرعنا
افره نظرا باكل الورق

فاجاب الشيخ كالدين بن ابي شريف الشافعي
المدني من رطل الكرم
يا عما قد فاق في نظم
هذا وبيع خان في درهم
حانها بالاض منيه وادا
لازلت تهدي لتفتين نظرها
مساله لو قال القاصد المتلفا والضا من هذا المال الذي في يدي حمله ولم يصدقه
المضون له وللملك فانه لا يحرم عليه اخذه فدمه علمه بيمينه ذلك هو قولنا الرشي
مساله اذا جعل الخب الفصوب بابا وسهم مسامله ونزعه ما منه من نفس
قيمه فلو بد بها الفصوب من ايج عليه قبل اهرج الرض مساله لو ارض من العاين
صبة صفة حوزها فعليه الرد فان تلفت فلا ضمان اذ الامالية لها وعن القفال انه

بعض

بعض مثلها هو ضا بالروا للدين مساله شغف استاجر ضامدة ليعتق بها
فصها شغف ووزعها قبل المتاجر اطلاق ريع القاصد لتتصل الرضه من ابي
للاستفاد الا ذلك واذا اتلفه هل يضمنه الكف ما كذا خاصا احاب شيخ الاسلام
بهان الدين ان ابي شريف ان قد كسبوا الخمار فان ابيعوا انفسهم بما مضى من
المدف ما فاقا فسيقتط مقابل من احرجه واكثره للمال لا يطالب بالعلمه وياجره التل
عن المدف صبه دام الفصوب وليس للمتاجر اطلاق ريع القاصد فان اتلفه من قيمته
والمدف اعلم واحباب الشيخ عبد الحق السناطلي الذي عليه اكثره ان مال القاصد
يحتزم فليس الفصوب بمنزلة الاخره متى اتلفه فانه يضمن والباقي له واحباب
شمال الدين الفري التي فعلى القاصد قلم الزرع واقرار الارض منه وليس للمتاجر
اتلافه فان اتلفه ضمن بقيته مستحقا القلم والباقي له واحباب الشيخ عا الدين
الشافعي للمتاجر اطلاق ريع المذكور مطلقا متى اتلفه منه ورضا الحاكم جبره على
قلمه والباقي له واحباب شيخ غصبة الدائم المتاجر مع ذواب الرقعة
فذهب بعضهم من طلب دابة ولم يرد به المتاجر فان لم يلزمه الرد عند انقضاء المدف
لم يضمن والا فان استرد المذاهبون بلا مسقة في ارضه ضمن المتاجر وان كان
لشقة وعذلية فلا ضمان عبادي ومن المصنف في ايج مساله في المصنف قول
مولى ودموا ملاك المراضى سلفا لمن داهم على المصنف فله علمه ورد المصنف
للا كراهة وهل يلزم المصروف المبلغ الذي دفعوه للمالكين داهم ان كانوا اسبا لدفع
ذلك احاب شمس الدين الخطيب في الميزان المصروف ما غرضوه الملاك وانه اعلم
واحباب الشيخ ناصر الدين القاني المالك حواي كذالك والباقي له واحباب شيخ الدين
ابن يوسف الحنفى كذا حواي كذالك ولا يعلم مساله ضرب شجرة في ملكه فعلم انها تسقط
عليه ولا يعلم من والا فلا اذ لا تقصير منه يوم الرض مساله وان غصبه والباقي
وصدها واتلف النقص فهل يضمن مع التقصير مع انقص من قيمته العضة الا حرقه اى
احرقه مثلها اذ لا وقت الهدم اولى وقت الرد وجهان ضمير الجمالي والواقي بالاول
ويانه يضمن بعد الكراهة مثلها عضة وورج الشجر الرطل في ثم الرطل ما قاله الجمالي
والواقي وهذا نسوا هل ياتي مثل ذلك في الهبة اذا غصبها سلمة بنوعه مثلا
فهل يلزمه حارسه فتمها بالبيع اهرج سلمة الى العود ولزمه كذا كذا حرق
مثلها عضة ام بينها فرق يحتاج المحول سلمة في شخص غصب يوزع خصمها كذا

مساله لو قال القاصد المتلفا والضا من هذا المال الذي في يدي حمله ولم يصدقه
المضون له وللملك فانه لا يحرم عليه اخذه فدمه علمه بيمينه ذلك هو قولنا الرشي
مساله اذا جعل الخب الفصوب بابا وسهم مسامله ونزعه ما منه من نفس
قيمه فلو بد بها الفصوب من ايج عليه قبل اهرج الرض مساله لو ارض من العاين
صبة صفة حوزها فعليه الرد فان تلفت فلا ضمان اذ الامالية لها وعن القفال انه